



التعليم عن بعد

محتوى المقرر

التنمية الاجتماعية و الاقتصادية

د. زين العابدين مخلوف

IbtíHAlínO

للحصول على الملزمة من الإنترنت : Ibtihalino.blogspot.com

المحاضرة التمهيدية

مسوغات المقرر:

تساهم التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في بلورة مفاهيم البيئة التي يعمل من خلالها الباحث الاجتماعي .

اهداف المقرر :

- ١- أن يتعرف الطالب علي التنمية من حيث مفهومها و مجالاتها
- ٢- أن يدرك الطالب أهمية التكامل بين الأبعاد الاجتماعية و الاقتصادية للتنمية .
- ٣- أن يعرف الطالب أهمية قضايا التنمية علي مستوى المجتمع و المجتمع المحلي .
- ٤- أن يتعرف الطالب على دور المدرسة و المؤسسات التربوية الأخرى في دعم و تنفيذ برامج التنمية .

محتوى المقرر :

- مفهوم التنمية و أبعادها و أهميتها.
- ركائز التنمية الاجتماعية و عناصرها
- العلاقة بين التنمية الاجتماعية و الاقتصادية.
- المداخل النظرية للتنمية الاجتماعية.
- النظم الاجتماعية و الاقتصادية و تجارب التنمية .
- المشاركة و التنمية و مؤشراتهما و دوافعها و خصائص المشاركين .
- التنمية و مظاهر التغير الاجتماعي .

المراجع و المصادر التعليمية :

المرجع الرئيس :

- هناء حافظ بدوى: التنمية الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٠م.

المراجع و المصادر المساعدة:

- عبد الباسط محمد حسن : التنمية الاجتماعية مكتبة و هبة ، القاهرة .
- التنمية و التخطيط و التعليم الوظيفي ، مركز التعليم الوظيفي ، سرس اللين .

الساعات المكتبية : الأحد من الساعة ١٢ الى ٢

E.mail : zein_hassan2010@yahoo.com

تعريف التنمية الاجتماعية و المفاهيم ذات الصلة

مفهوم النمو و التنمية :

يشير رواد الاقتصاد و الاجتماع المعاصرون الي الاختلاف القائم بين اصطلاحي النمو و التنمية فاصطلاح النمو يشير الي عملية الزيادة الثابتة او المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة .

أما التنمية فعبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية و دائمة خلال فترة من الزمن و النمو يحدث في الغالب الاعم عن طريق التطور البطيء و التحول التدريجي اما التنمية فتحتاج الي دفعة قوية ليخرج المجتمع من حالة الركود و التخلف الي حالة التقدم و النمو .

يختلف المفكرون الاجتماعيون في تحديد مفهوم التنمية الاجتماعية كل وفق تخصصه . فيعرفها البعض بأنها عملية توافق اجتماعي ، و يعرفها اخرون بأنها تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع أو بأنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان أو الوصول بالفرد لمستوي معين من المعيشة أو عملية تغير موجه يتحقق عن طريقها إشباع الاحتياجات إلى غير ذلك من التعريفات.

اتجاهات تعريف التنمية الاجتماعية :

و التحليل الدقيق لمختلف تعريفات التنمية توقفنا علي اتجاهات ثلاثة في التنمية الاجتماعية :

الاتجاه الأول : يري اصحابه أن اصطلاح التنمية الاجتماعية مرادف لاصطلاح الرعاية الاجتماعية بالمعني الضيق لمفهوم الرعاية.

الاتجاه الثاني : يطلق أصحاب هذا الاتجاه اصطلاح التنمية الاجتماعية علي الخدمات الاجتماعية التي تقدم في مجالات التعليم و الصحة و الإسكان و التدريب المهني و تنمية المجتمعات المحلية.

الاتجاه الثالث : يري اصحابه أن التنمية الاجتماعية عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي و وظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد.

و علي هذا نجد أن التنمية الاجتماعية تتعامل مع كافة احتياجات الإنسان فيما عدا الاحتياجات الاقتصادية بحيث تختص بها التنمية الاقتصادية .

مفهوم التنمية و الفرق بين التنمية الاقتصادية و الاجتماعية :

يمكن تحديد مفهوم التنمية بأنها ذلك الشكل المعقد من الإجراءات و العمليات المتتالية و المستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون و إتجاه وسرعة التغير الثقافي أو الحضاري في مجتمع من المجتمعات بهدف إشباع حاجاته.

ان التنمية الاقتصادية في كونها تستلزم إجراء تغيير جوهري بنياني و هيكل في البنيان الاقتصادي القائم فإنها تهدف إلى تحقيق زيادة في متوسط دخل الفرد و ليس في الدخل القومي فقط.

أما عن التنمية الاجتماعية فهي و إن كانت مرتبطة بالعنصر الإنساني و بالخدمات المتنوعة المقدمة إليه (تعليم - صحة - إسكان - خدمات ضمانية و تأهيلية و أسرية...) فمن الأهمية بمكان التركيز علي كل ما يعوق من إجراء و إدخال هذه الخدمات حتى تحقق هذه الخدمات الهدف من إنشائها مع الإهتمام بمشاركة الأفراد أصحاب المصلحة الحقيقية من هذه الخدمات في التفكير و الإعداد لها وتنفيذها و متابعتها و تقويمها أي أن التنمية الاجتماعية ليست مجرد تقديم خدمات متنوعة للأفراد بل يجب أن تشمل علي عنصرين أساسيين :

الأول : تغير الأوضاع الإجتماعية القديمة كي تساير ظروف العصر.

الثاني : إقامة بناء اجتماعي جديد تنبثق عنه علاقات جديدة و قيم مستحدثة و يسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب و الحاجات ، و بالطبع يتم ذلك في ضوء الحفاظ علي ثوابت المجتمع الثقافية

ركائز التنمية الإجتماعية و عناصرها

تتلخص ركائز التنمية الإجتماعية في الاتي :-

- ١- إشراك أعضاء البيئة المحلية في التفكير و العمل علي وضع و تنفيذ البرامج التي تهدف الي النهوض بهم وذلك عن طريق اثارة الوعي بمستوي أفضل من الحياة و المشكلة الحقيقية التي تواجه عمليات التنمية في المجتمعات النامية هي ضعف استجابة هذه المجتمعات لها وعدم اشتراك الأهالي مع السلطات العامة في برامجها .
- ٢- تكامل مشروع الخدمات و التنسيق بين اعمالها بحيث لا تصبح متكررة او في حالة تضاد و ينبغي أن يكون هناك تكامل ما بين الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية و تكامل ما بين الريف و الحضر و البدو .
- ٣- الإسراع بالوصول إلي النتائج المادية الملموسة ذات النفع العام للمجتمع . فيجب اختيار مشروعات ذات العائد السريع قليلة التكاليف و التي تسد في الوقت نفسه حاجة اجتماعية قائمة كالخدمات الطبية و التعليمية و الاسكانية ... الأمر الذي يؤدي الى الاسراع بكسب ثقة الاهالي .
- ٤- الاعتماد علي الموارد المحلية للمجتمع سواء كانت مادية أو بشرية وذلك يقلل من تكلفة المشاريع و يعطيها مجالا وظيفيا أوسع

عناصر التنمية الاجتماعية :

أولاً: التغيير البنائي أو البنائي :

يقصد بالتغيير البنائي ذلك النوع من التغيير الذي يستلزم ظهور أدوار و تنظيمات اجتماعية جديدة تختلف اختلافا نوعيا عن الأدوار و التنظيمات القائمة في المجتمع أي أنه التغيير الذي يحدث في بناء المجتمع أي في حجمه وفي تركيب أجزائه و شكل تنظيمه الاجتماعي . و التغيير البنائي هو الذي يربط التنمية الاقتصادية بالاجتماعية ، فمن الصعب أن تحدث التنمية في مجتمع متخلف اجتماعيا دون أن يتغير البناء الاجتماعي لذلك المجتمع .

ثانياً: الدفعة القوية :

لابد لخروج المجتمعات النامية من المستويات المتخلفة فيها من حدوث دفعة قوية أو مجموعة من الدفعات القوية يتسنى بمقتضاها الخروج من حالة الركود.

وهذه الدفعة أو الدفعات القوية لازمة لاجداث تغيرات كيفية في المجتمع و لاجداث التقدم في اسرع وقت ممكن.

و يمكن ان تحدث الدفعة القوية في المجال الاجتماعي باحداث تغيرات تقلل التفاوت في الثروات و الدخول بين المواطنين و بتوزيع الخدمات توزيعا عادلا بين الافراد و بجعل التعليم الزاميا و مجانيا بقدر الامكان و بتأمين العلاج و التوسع في مشروعات الاسكان وغير ذلك من المشروعات التي تتعلق بالخدمات .

ان الدفعة القوية التي تحدث في المجال الاقتصادي و التي لا تصاحبها دفعة مماثلة في المجال الاجتماعي تترتب عليها هوة ثقافية و مشكلات اجتماعية.

ثالثا : الاستراتيجية الملائمة :

و يقصد بها الاطار او الخطط العريضة التي ترسمها السياسة التنموية في الانتقال من حالة التخلف الى حالة النمو الذاتي . و تختلف الاستراتيجية عن التكتيك الذى يعنى الاستخدام الصحيح للوسائل المتاحة لتحقيق الهدف .

و تتوقف الاستراتيجية المختارة على عديد من الاعتبارات اهمها :

طبيعة الظروف عند بدء التنمية من حيث درجة التخلف ، نوع الاستعمار الذى كان يحتل البلد ، الفترة الزمنية التي مرت منذ حصول الدولة على استقلالها ، نوع الحكم السائد في البلد بعد تحرره ، درجة الاستقرار السياسي و نوعية الادارة و شكل الجهاز الحكومي ، طبيعة النظام الاقتصادي ونوعية التركيب الطبقي ، حجم المناطق الريفية الى المناطق الحضرية ، تركيب المجتمع من حيث السكان و مستويات التعليم و الصحة و القيم السائدة في المجتمع .

العلاقة بين التنمية الاجتماعية و التنمية الاقتصادية :

التنمية عملية شاملة متعددة الجوانب متشعبة الأبعاد ولا بد من ادراكها باعتبارها ذات شقين اقتصادي و اجتماعي في اطار منهج تكاملي يأخذ في الاعتبار جميع العوامل الاقتصادية و الاجتماعية ، فالتنمية الاقتصادية تؤدي الى جانب وظيفتها الاقتصادية وظيفة اخرى اجتماعية ، حيث انها تستهدف في المدى البعيد رفاهية الانسان و رفع مستوى معيشته و التنمية الاقتصادية تحقق أهدافها من خلال انسان معد و مدرب و متعلم تعليما رشيدا وهذا ما تقوم به التنمية الاجتماعية.

وعلى ذلك فان الارتباط والتكامل بين شقي التنمية الاجتماعية و الاقتصادية لن يأتي الا اذا توافرت العوامل التالية :

- الاستقلال السياسي مرحلة أساسية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي .
- تحتاج البلاد النامية الى رؤية جديدة لمشاكلها الاقتصادية .
- احداث التغيير البنائي المطلوب فيهيكل و تركيب البنين الاجتماعي القائم .
- تعبئة الموارد الذاتية و المادية في نطاق بناء اجتماعي متحرر من التبعية الاقتصادية او الثقافية او غير ذلك من الوان التبعية .
- مشاركة المواطنين اصحاب المصلحة الحقيقية فيوضع خطط التنمية و متابعة تنفيذها .
- لا بد من حدوث دفعة قوية او سلسلة من الدفعات القوية حتى يتسنى بمقتضاها الخروج من حالة الركود بالنسبة لكل جانب من جوانب الحياة .
- توفير استراتيجية ملائمة بمعنى المدخل أو الأسلوب الذي يتم اختياره لتحقيق من خلاله الاهداف المحددة.

أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية

أهداف التنمية :

للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية أهداف عديدة منها :

أولا - زيادة الدخل القومي : ذلك لأن الغرض الأساسي الذي يدفع الدول النامية الي القيام بالتنمية هو فقرها و انخفاض مستوى معيشتها و زيادة عدد سكانها ، ولا سبيل للقضاء على هذا الفقر و انخفاض مستوى المعيشة الا بزيادة الدخل القومي

ثانيا - رفع مستوى المعيشة : ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضرورات المادية للحياة من مأكّل و ملبس و مسكن و تحقيق مستوى ملائم للصحة و الثقافة مالم يرتفع معيشة السكان في هذه المناطق . فالتنمية الاجتماعية و الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب و انما هي كذلك وسيلة لرفع مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التعبير من معان .

ثالثا - تقليل التفاوت في الدخل و الثروات : اذ اننا نجد في معظم الدول النامية فوارق كبيرة في توزيع الدخل و الثروات حيث تستحوذ طائفة صغيرة من أفراد المجتمع على جزء كبير من ثروته كما تحصل على نصيب عالي من دخله القومي بينما لا يمتلك غالبية أفراد المجتمع الا نسبة بسيطة من ثروته كما لا تحصل الا على نصيب متواضع من دخله القومي لذلك ينبغي العمل على تقليل تلك الفوارق في الدخل و الثروات .

حقائق عن التنمية الاقتصادية و الاجتماعية :

أولا : إن التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الحقيقية هي نشاط متصل متدفق يهدف الى انتاج تراكمات متزايدة من الانجازات المادية و السلوكية .

ثانيا : إن التنمية الاقتصادية و الاجتماعية هي صورة من صور التغير المخطط الذي يرمى الى تحويل اوضاع اقتصادية و اجتماعية سائدة الى أوضاع اخرى اكثر تناسبا مع متطلبات توفير مستويات الانتاج و الاستهلاك المستهدفة و بذلك فان عمليات التغير المخطط تشمل في العادة مجالات رئيسية اهمها :

- ١- هيكل الاقتصاد القومي من حيث توزيع مكوناته بين قطاعات النشاط الإنتاجي الأساسية (صناعات تحويلية - صناعات استخراجية - زراعة - صيد - تجارة و خدمات مختلفة) .
- ٢- هيكل الإنتاج القومي من حيث توزيعه بين المجموعات السلعية الرئيسية (سلع إستهلاكية - سلع وسيطة - سلع إنتاجية)
- ٣- حجم الطاقات الإنتاجية المتاحة : و تتجه جهود التنمية عادة نحو تحقيق زيادات مطلقة في الطاقات المتاحة من خلال الاضافات الجديدة من ناحية و من خلال تحسين استغلال الطاقات المتاحة فعلا من ناحية أخرى .
- ٤- اساليب و طرق الانتاج في قطاعات الاقتصاد المختلفة .
- ٥- انماط العلاقات الاجتماعية و اشكال السلوك الاجتماعي .
- ٦- انماط التفكير الاجتماعي و القيم و المعتقدات السائدة في المجتمع .

ثالثا : إن التنمية الاقتصادية و الاجتماعية اذ تستهدف احداث تغييرات جذرية في التركيب الاقتصادي و الاجتماعي انما تتعامل مع ظروف متغيرة و غير مستقرة

رابعا : ان التنمية الاقتصادية و الاجتماعية عملية ذات تكلفة للمجتمع تتمثل في الاشباع و الفوائد العاجلة التي يضحى بها الافراد و الجماعات من اجل الادخار و الاستثمار في المشروعات التنموية .

خامسا : ان التنمية عملية مستقبلية بمعنى أنها تتجه للمستقبل و تستغرق وقتا طويلا حتى تظهر اثارها الايجابية المرغوبة . كذلك فالتنمية لكي يتحقق عنها تلك الاثار يجب أن تكون متوازنة و متناسقة .

معوقات التنمية

: معوقات ديموجرافية :

العوامل التي تعوق التنمية و تقف عقبة في سبل تحقيقها لأهدافها تتفاعل و تتساند بعضها مع بعض إلا أنه يمكن تصنيفها وفقا للاتي :-

اولا : العوامل الديموجرافية :

يمثل العامل الديموجرافي أحد العوائق الأساسية التي تقف في طريق خطط التنمية الشاملة للمجتمعات النامية .

إذ أن نمو السكان بمعدلات سريعة متزايدة في معظم هذه الدول يلغي أثر الزيادة في الإنتاج و الدخل ، فلا يجني ثمار الجهود المبذولة في المجالات المختلفة . ولا يمكن التغلب علي المشكلة السكانية إلا بتحقيق الزيادة في الإنتاج و الدخل بمعدلات كبيرة تفوق كثيرا معدل الزيادة في السكان لأن هذا هو السبيل الوحيد لتحقيق أي تحسن حقيقي في المستوى المعيشي للمواطنين .

: معوقات اجتماعية :

ثانيا : العوامل الاجتماعية : يتوقف قبول التجديد و التغيير في المجتمع علي أنماط العلاقات الاجتماعية بين الأفراد و الجماعات

ومن أهم العوامل الاجتماعية المعوقة للتنمية الاجتماعية :-

النظم الاجتماعية السائدة : يسود اعتقاد لدى فئة من الناس في بعض المجتمعات بأن أية تغييرات تحدث في المجتمع قد تهدد إستقرارهم و شعورهم بالأمان و تؤدي إلي تفكك وحدتهم و تماسكهم ولذلك يقف الكثير منهم ضد التغيير .

كما تلعب المنزلة الاجتماعية دورا في التنمية الاجتماعية ، ذلك لأن المنزلة الاجتماعية تفرض أدوارا اجتماعية معينة يجب علي الفرد أن يؤديها و تحتم عليه الإبتعاد عن اداء ادوار اخري حيث ان ممارسته لهذه الأدوار تضعف منزلته الاجتماعية .

: معوقات ثقافية و نفسية :

ثالثا : العوامل الثقافية : يمكن أن نعرض لأهم العوامل الثقافية التي تعوق التنمية في الاتي :-

- ١- التقاليد السائدة في المجتمع.
- ٢- المعتقدات السائدة لها دور فعال في إعافة برامج التنمية.
- ٣- القيم : لابد أن يضع المخطط نصب عينيه القيم الاجتماعية و الثقافية و الدينية التي تسود المجتمع و يتعرف عليها . فكثيرا ما تعوق القيم نجاح مشروعات و برامج التنمية.

رابعاً - **العوامل النفسية** : إن قبول أو رفض التجديدات التي تطرأ على المجتمعات تعتمد على العوامل النفسية و يتوقف إدراك الجديد و كيفية ظهوره و انتشاره على الثقافة السائدة عند يختلف أفراد المجتمع في إدراكهم للجديد باختلاف الثقافات .

: معوقات تكنولوجية :

خامساً : عوامل تكنولوجية :

إن التقدم التكنولوجي ركيزة أساسية للتنمية الشاملة غير أن كل الدلائل تشير إلى هبوط مستوي التكنولوجيا في الدول النامية و ان الهوة قد اتسعت بين هذه الدول و بين الدول الصناعية المتقدمة نتيجة لما حققته من تقدم علمي كبير خلال القرنين التاسع عشر و العشرين .

و إذا سار التقدم الفني سيراً بطيئاً في الدول النامية و تضاعفت سرعته في الدول المتقدمة فإن الهوة ستستمر في الإتساع ، ولذلك يتعين على الدول النامية بذل جهود مضاعفة للإرتفاع بمستواها في ميادين الإنتاج .

: معوقات مادية و فنية :

سادساً - العوامل المادية و الفنية :-

ترتبط العوامل المادية و الفنية بظروف المجتمع ذاته البيئية الطبيعية و المناخية كما ترتبط أيضاً بالخدمات و العمليات التخطيطية و التنفيذية .

من هذا نرى أن تحقيق معدلات سريعة في التنمية تأتي عن طريق تلافي العوامل المعوقة للتنمية

كما يمكن ان تتحقق معدلات التنمية في المجتمع وفقاً لنموذج أمثل تتلخص ملامحه في الآتي :

- أن الإنسان في حالة تفاعل مع البيئة التي يعيش فيها.
- أن الجوانب الإجتماعية يجب أن تؤخذ في الإعتبار بنفس الأهمية التي تؤخذ بها الجوانب الإقتصادية .
- إستغلال كل موارد المجتمع أقصى إستغلال ممكن و الإستعانة بالوسائل التكنولوجية الممكنة و كذلك بأفراد المجتمع كقادة محليين
- الإعتماد على الأسلوب التخطيطي في كل عملية من عمليات التنمية و على كافة المستويات القومية و المحلية.
- يراعي النموذج القيم و المعتقدات و التقاليد السائدة في المجتمع.

المشاركة و التنمية

مقدمة :

يعتبر موضوع المشاركة و التنمية من أهم الموضوعات و أكثرها التي تشغل بال علماء الاجتماع و السياسة و الاقتصاد و الادارة كما تشغل بال السياسيين و التنفيذيين سواء أكان ذلك في الدول النامية أو الدول المتقدمة .

ان المشاركة **هدف و وسيلة** ، أنها هدف لأن الحياة المجتمعية السليمة تركز على اشتراك المواطنين في مسؤوليات التفكير و العمل من أجل مجتمعهم ، وهى وسيلة لأن عن طريق مجالات المشاركة يتذوق الناس أهميتها و يمارسون طرقها و أساليبها و تتأصل فيهم عاداتها و مسلكتها و تصبح جزءا من ثقافتهم و سلوكهم .

تعريف المشاركة :

يقصد **بالمشاركة الشعبية** : العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا الحياة الاجتماعية لمجتمعه و تكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع و كذلك أفضل الوسائل لتحقيق و انجاز هذه الأهداف .

فالمشاركة الشعبية تنمى لدى الفرد الصفات اللازمة لممارستها و نجاحها فضلا عن الأثر التراكمي لهذه الوظيفة ، فكلما شارك الفرد أكثر كلما أصبح أكثر قدرة على المشاركة و الأثر التكاملي الذي ينعكس في زيادة شعور الفرد بالانتماء الى مجتمع يسهم في تنميته و تطويره .

مبادئ المشاركة :

تقوم عملية المشاركة الشعبية حديثا على عدة مبادئ هي :-

- ١ - لا تعنى المشاركة مشاركة أفقية أي بين أناس من طبيعة واحدة و انما مشاركة أفقية و رأسية بين مختلف المستويات و الهيئات .
- ٢ - أن تكون المشاركة الشعبية واسعة النطاق لا مشاركة الصفوة فقط
- ٣ - يجب أن تتضمن عملية المشاركة عملية الضبط و الرقابة والمشاركة في صنع القرار بجانب تبادل الاراء بين القاعدة و القمة و العكس

دوافع المشاركة :

هناك مجموعة من الدوافع تدفع الأفراد للمشاركة المجتمعية من بينها ما يلي :

- ١ - العمل من أجل الصالح العام .
- ٢ - حب العمل مع الآخرين .
- ٣ - الرغبة في كسب شعبية بين المواطنين .
- ٤ - مزاملة الأصدقاء .
- ٥ - مصلحة مادية .
- ٦ - وجود حوافز مادية و معنوية للمشاركة .

صور المشاركة المجتمعية :

تتعدد صور المشاركة المجتمعية ومن بينها ما يلي :

- المشاركة بالرأى أو الفكر و المشورة
- المشاركة بالجهد و الوقت
- المشاركة بالأموال في شكل تبرعات و هبات و وقف .
- المشاركة بالأشياء العينية

معوقات المشاركة :

توجد مجموعة من العوامل تؤدي الى اعاقا المشاركة المجتمعية منها ما يلي :

- ١ - السلبية و اللامبالاة و الاتكالية.
- ٢ - انتشار الجهل و الأمية .
- ٣ - عدم الثقة بالنفس و عدم وجود أوقات فراغ لدى البعض.
- ٤ - تهميش المرأة و الاقلال من دورها الاجتماعي .
- ٥ - غياب عوامل الاستثارة و التوعية بأهمية المشاركة .
- ٦ - ضعف المستوى الاقتصادي للأفراد .

عوامل مجتمعية تشجع المشاركة :

من العوامل المجتمعية التي تشجع علي المشاركة ما يلي :

- ١ - التوسع في ايجاد قنوات من خلالها تكون المشاركة الايجابية مثل الجمعيات الأهلية وغيرها .
- ٢ - وضع التشريعات اللازمة التي تضمن و تؤكد و تحمى عملية المشاركة .
- ٣ - وضع استراتيجية اجتماعية تعمل على ازالة معوقات المشاركة ان وجدت .
- ٤ - مساعدة الناس على المشاركة من خلال التدريب و التعليم و عبر عمليات التنشئة الاجتماعية .
- ٥ - العمل على تأكيد القيم المجتمعية و الاسلامية التي تعلو من شأن المشاركة و الايجابية و حب العمل و التعاون مع الاخرين .

خصائص الدول النامية

مقدمة :

قبل مناقشة بعض الأمور المتعلقة بالعالم النامي نود أولاً أن نعرض لرأي بعض الكتاب فيما يتعلق بتقسيم العالم . فمنهم من يقسم العالم تقسيماً ثنائياً إلى بلاد نامية اقتصادياً و بلاد متقدمة اقتصادياً و هناك رأي آخر يؤكد علي أن دول العالم تتواجد في مراحل متتابعة من مراحل النمو الاقتصادي .

و يقسم بعض العلماء وعلي رأسهم روستو RASTOW مراحل التطور الاقتصادي إلي مراحل خمس رئيسية :-

Traditional Society	- مرحلة المجتمع التقليدي
Preconditions for the take off	- مرحلة ما قبل الإنطلاق
The take –off	- مرحلة الإنطلاق
Economic maturity	- مرحلة النضج الإقتصادي
Age of high mass –Consumption	- مرحلة الوفرة في السلع الاستهلاكية

ففي مرحلة المجتمع التقليدي تكون الدولة شديدة التخلف اقتصادياً ومن مظاهر تلك المرحلة التمسك بالتقاليد و انتشار الاقطاع و انخفاض مستوى الانتاجية بوجه عام و انخفاض مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي .

أما مرحلة ما قبل الانطلاق فهي تعتبر فترة انتقال بين مرحلة المجتمع التقليدي و مرحلة الانطلاق و تكون فيها الدولة متخلفة اقتصادياً أيضاً غير أنها تحاول ترشيد اقتصادها و التخلص من الجمود الذي يتسم به مجتمعها .

و المرحلة الثالثة هي مرحلة الانطلاق حيث تسعى الدولة جاهدة التخلص من أسباب تخلفها و الانطلاق نحو التقدم و النمو الاقتصادي

أما المرحلة الرابعة وهي مرحلة النضج ففيها تعتبر الدولة متقدمة اقتصادياً حيث تكون قد استكملت نمو جميع قطاعات اقتصادها القومي من زراعة و تجارة و صناعة و خدمات بشكل متوازن .

أما المرحلة الخامسة و الأخيرة فهي مرحلة الاستهلاك تكون الدولة قد بلغت شأناً عظيماً من التقدم الاقتصادي و يزيد انتاجها عن حاجاتها سكانها و يعيش سكانها في سعة من العيش و يحصلون على دخول عالية و على قسط وافر من سلع الاستهلاك و أسباب الرخاء .

تلك هي مراحل النمو الاقتصادي ، و تعتبر كل مرحلة منها معياراً قائماً بذاته لقياس درجة التقدم الاقتصادي عند الدول المختلفة . فالدولة التي تضعها مظاهرها حياتها الخاصة و العامة في أي من المرحلتين الأولى و الثانية . تعتبر دولة متخلفة اقتصادياً أما الدول التي تضعها مظاهرها حياتها في المرحلة الثالثة فهي دولة في مركز وسط فلا هي متخلفة تماماً ولا متقدمة تماماً و يسميها بعض العلماء دول في دور النمو .

أما الدولة التي تضعها مظاهرها حياتها في إحدى المرحلتين الرابعة و الخامسة فهي دولة متقدمة اقتصادياً مع اختلاف في مستوى هذا التقدم في كلا المرحلتين.

و تقع مجموعة الدول في الثلاث مراحل الأولى في جزء كبير من قارات اسيا و افريقيا و امريكا اللاتينية و بعض دول أوروبا .

خصائص الدول النامية :

بعد هذا الاستعراض لآراء العلماء المختلفة عن العالم و تنميه من زوايا متعددة نعرض لأهم الخصائص التي تميز العالم النامي .

أولاً: انخفاض حجم الدخل القومي :-

تتميز البلاد النامية بأن حجم الإنتاج القومي فيها محدود و بالتالي حجم الدخل القومي في مستوي منخفض و ترجع اسباب انخفاض الدخل القومي إلي انخفاض حجم الاستثمار .

ثانياً: ضعف تكوين رأس المال :-

و المقصود بتكوين رأس المال هو الإضافة إلي الرصيد الكلي من رأس المال بما في ذلك المخزونات في سنة معينة و تعاني البلاد النامية من ضعف تكوين رأس المال ، ولذلك فإن جهازها الإنتاجي غير مرن و غير متنوع و ذلك عكس الحال في البلاد المتقدمة .

ومن الاسباب التي تؤدي إلي ضعف تكوين رأس المال في البلاد النامية الاتي :-

- عدم كفاية التمويل النقدية الوطنية نظرا لضالة المدخرات القومية نتيجة انخفاض الدخل القومي .
- عدم توافر الخبرات الفنية ، و عدم توافر الموارد العينية اللازمة لتكوين الإستثمارات الجديدة .
- إجهاد أصحاب رؤوس الأموال من الأجانب و المواطنين عن الإستثمارات طويلة الأجل و الصناعات الثقيلة .
- ارتفاع الميل للإستهلاك في الدول النامية .

ثالثاً: النسق الاقتصادي :-

يتميز النسق الاقتصادي في البلاد النامية ، بتركيز الجزء الأكبر من العاملين في القطاع الزراعي بالإضافة إلي أن الموارد الطبيعية في تلك البلاد لم تستغل استقلالاً كافياً .

و يعتمد الخل القومي بالبلاد المتخلفة عموماً علي إنتاج المواد الأولية ، و يتركز علي سلعة أولية واحدة أو علي عدد محدود من المنتجات الأولية للتصدير .

رابعاً: ضعف الإنتاجية :-

يتميز الاقتصاد في الدول النامية بضعف الإنتاجية إذا ما قورن بالاقتصاديات المتقدمة فإنتاجية العمل منخفضة بشكل واضح في كافة مجالات النشاط الاقتصادي و يرجع هذا الانخفاض الكبير في إنتاجية العمل في الدول النامية إلي عدد من العوامل مثل :

سوء التغذية ، إنتشار الأمراض ، انخفاض مستوي التعليم و التدريب ، تأخر فنون الإنتاج ، قلة عرض رأس المال .

تابع خصائص الدول النامية

خامسا : مشاكل البطالة :-

ترتفع نسبة البطالة في البلاد النامية ارتفاعا ملحوظا . ففي المدن تتجاوز نسبة البطالة الى ١٠ % أما في الريف في خلال موسم الحصاد فقد تهبط البطالة عمليا الي الصفر ولكن في غير تلك الأوقات ترتفع نسبة البطالة حتى لو استبعد المزارعين و أسرهم .

و تعاني البلاد النامية أنواعا عديدة من البطالة و يهمنا هنا أن نشير إليها :-

- البطالة المقنعة - البطالة المزمنة - البطالة الموسمية - البطالة الدورية - البطالة التكنولوجية

البطالة المقنعة تعني أن الانتاجية الحدية لجزء كبير من العمال تساوى صفر و أن الانتاج الكلى لن يتأثر اذا ماسحب عدد من العمال من القطاع الذى يعملون فيه .

أما **البطالة المزمنة** فترجع الى جمود الاستثمار و السبب فى ذلك يرجع الى ضالة رؤوس الأموال .

و **البطالة الموسمية** فترجع الى غلبة الطبيعة على المجتمعات النامية و العمل الزراعى هو بطبيعته عمل موسمى فقد يعمل العمال نصف العام فقط و يتعطلون النصف الآخر .

و **البطالة الدورية** تحدث على فترات دورية و هى فترات الدورة الاقتصادية .

و ترجع **البطالة التكنولوجية** الى عملية استبدال فن تكنولوجى قديم بفن انتاجى جديد مما يؤدي فى الغالب الى تسريح عدد من الايدى العاملة .

سادسا : البناء الديموجرافى (السكاني) :-

تواجه البلاد النامية مشكلة سكانية متمثلة في صورتين أساسيتين :

١ - كثافة السكان . ٢ - التركيب العمري للسكان .

وفيما يتعلق بكثافة السكان فهي تتمثل في عدم التوازن بين عدد السكان و الموارد الطبيعية. فقد يكون عدد السكان أكبر من اللازم أو أقل من اللازم .

أما من ناحية التركيب العمري للسكان فإن للبلاد النامية تتميز بأن نسبة صغار السن فيها مرتفعة و المقصود بصغار السن هم الأطفال دون الخامسة عشرة و قدرت نسبتهم في العالم النامي بحوالي ٤ % من مجموع السكان .

سابعا :- النسق الايكولوجي :-

يقصد بالنسق الايكولوجي توزيع الأفراد و المؤسسات توزيعا مكانيا ، وما يتضمنه هذا التوزيع من عمليات اجتماعية ، وما يترتب عليه من علاقات متبادلة بين الإنسان و بين البيئة التي يعيش فيها . فقد تكون البيئة صحراوية ، وقد تكون ريفية أو حضرية غير صناعية أو حضرية صناعية ، ولكل نوع من هذه الأنواع تنظيمه السكاني و الوظيفي و وضعه الاجتماعي و الحضاري .

و يلاحظ أن درجة التحضر في البلاد النامية أقل بكثير مما هي عليه في البلاد المتقدمة . بالإضافة إلي ذلك فإن هناك ظاهرة أخرى تسود البلاد النامية تسمى الثنائية الإقليمية و يقصد بها وجود هوة كبيرة و متزايدة بين المناطق الريفية و المناطق الحضرية داخل المجتمع الواحد .

ثامنا: البناء الطبقي :-

تتسم الدول النامية بوجود تفاوت كبير في توزيع الثروة و الدخل ، و يترتب علي ذلك ظهور طبقتين : إحداهما غنية محدودة العدد تستأثر بجزء كبير من الثروة القومية و من الدخل القومي ، و تسيطر علي وسائل الإنتاج الرئيسية في المجتمع و الأخرى فقيرة كبيرة العدد يشتغل أغلب أفرادها في الزراعة أو في الاعمال البسيطة ، وهي طبقة محدودة الملكية و الدخل أما الطبقة المتوسطة فتكاد تكون معدومة ، وهي محددة السلعة و غير قادرة علي حفظ التوازن الطبقي

تاسعا:- الحالة الصحية :-

من الظواهر السائدة في البلاد النامية انخفاض المستوي الصحي و يقاس عادة مستوي الحالة الصحية بنسب الوفيات ، فنسبة الوفيات في البلاد النامية أكبر ارتفاعا في هذه البلاد من مثيلاتها في الدول المتقدمة .

يضاف الي ذلك أن متوسط العمر في معظم البلاد يتراوح ما بين ٤٠ - ٤٥ سنة ومتوسط العمر في البلاد المتقدمة يتراوح ما بين ٦٠ - ٦٥ سنة.

عاشرا : النسق التعليمي :

يعتبر التعليم هدف أساسي من أهداف التنمية لذا تحرص الدول المتقدمة على الاهتمام بالتعليم بمستوياته المختلفة .

يتميز النظام التعليمي في البلاد النامية بعدة خصائص أهمها ارتفاع نسبة الأمية كما يتسم في بعض البلاد بوجود تفاوت كبير بين الذكور و الاناث مما يؤدي الى تأخر المرأة و عدم مساهمتها الفعلية في بناء المجتمع كما يوجد نقص كبير في عدد الفنيين و المهنيين و يوجد تفاوت في التعليم بين المناطق الريفية و الحضرية نظرا لوجود الثنائية الإقليمية .

التنمية الاجتماعية في النطاق القومي و المحلي

أولاً: التنمية بين الجهود الحكومية و الجهود الشعبية :

يختلف العاملون في مجالات التنمية الاجتماعية في تحديد دور الأجهزة الحكومية و الجهود الشعبية في عمليات التنمية ، فمنهم من يري أن الأجهزة الحكومية علي المستوى القومي العام هي التي تقوم بالدور الرئيسي في التنمية .

و يري فريق اخر أنه مع الإعتراف بقيمة الدور الذي تقوم به الدولة علي المستوى القومي العام فان ذلك لا يتعارض مع الجهود الأهلية و الشعبية و خاصة في المجتمعات المحلية .

و يذهب فريق ثالث الي القول بأن قيام الحكومات بالدور الرئيسي في عمليات التنمية يزيد من أعباء الإنفاق علي برامج التنمية و علي صيانتها و التوسع فيها في وقت لا تستطيع فيه الدولة في البلاد النامية أن تتحمل كل الالتزامات التي تتطلبها برامج التنمية ، و يطالبون بتوسيع قاعدة الجهود الأهلية و النشاط الشعبي في النطاقين القومي و المحلي علي حساب الأجهزة الحكومية .

وليست الاختلافات السابقة في وجهات النظر مجرد اختلافات فردية و انما تتأثر الي حد كبير بالأيديولوجيات السائدة في المجتمعات المختلفة.

ومن هنا ينبغي النظر الي التنمية الاجتماعية في البلاد النامية علي أنها عملية قومية شاملة تتجه اليها الجهود الحكومية و الأهلية فمع قيام الدولة بالدور الرئيسي الا أن من الضروري ضمان مشاركة الشعبية في برامج التنمية سواء من ناحية التمويل أو الادارة او المتابعة كما ينبغي أيضا تحقيق التكامل بين المجتمعات المحلية و المجتمع القومي .

وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن برامج التنمية الاجتماعية يمكن أن تتم عن طريق مدخلين أساسيين ، أحدهما مدخل الخدمات العامة التي تقدمها الدولة في مختلف ميادين الحياة الاجتماعية و الآخر مدخل تنمية المجتمعات المحلية الذي يستهدف الربط بين الجهود الأهلية و جهود السلطات الحكومية .

- مدخل الخدمات العامة :

يعتمد مدخل الخدمات العامة علي قيام الدولة بإحداث التغييرات البنائية المطلوبة في المجتمع ، و بتقديم خدمات نوعية متخصصة في مجالات التعليم و الصحة و الإسكان و الرعاية الاجتماعية وغيرها من الخدمات التي تلبي الاحتياجات الأساسية للأفراد و الجماعات و المجتمعات.

وعلى سبيل المثال تقوم بهذه الخدمات في جمهورية مصر العربية وزارات الخدمات و الأجهزة المركزية علي المستوى القومي و يتحدد دورها فيما يلي :-

- ١- اجراء البحوث العلمية العامة .
- ٢- المشاركة في وضع السياسة.
- ٣- تقديم المشورة و الخبرة.
- ٤- تقديم الإعانات .
- ٥- تحديد مستويات و معدلات الأداء.
- ٦- القيام بالمتابعة و التقييم .

و لتقويم مدخل الخدمات العامة لتحديد جوانب القوة و نواحي القصور فيه ، نجده يتميز باعتماده علي الدولة في توجيه عمليات التنمية . كما كما يتميز بالعدالة في توزيع الخدمات بين المناطق الجغرافية المختلفة .

أما عن جوانب القصور التي تشوب هذا المدخل فترتبط الي حد كبير بصعوبة تدبير الأموال المطلوبة لبرامج التنمية من جانب الحكومة وحدها و بقصوره عن تحقيق التفاعل الخصب بين المستويات القومية و المستويات المحلية .

يضاف الي ذلك أن هذا المدخل يزيد من تكلفة تنفيذ البرامج الإجتماعية مما لو اعتمد علي المشاركة الشعبية في المجتمعات المحلية ومن عيوب هذا المدخل ان الدولة قد تتجه الي وضع أنماط عامة متشابهة من المشروعات و المؤسسات و النظم ينفذها موظفوها حيثما و جدوا ، ثم ان قيام الدولة ببرامج التنمية دون الاعتماد علي المستويات المحلية قد يؤدي الي ظهور المقاومة و العداء من جانب الأهالي لما يجري في مجتمعاتهم من تغيير.

ومن هنا كان من الضروري الجمع بين هذا المدخل و بين مدخل تنمية المجتمع المحلي لتحقيق التكامل بين المجتمعات المحلية و المجتمع القومي .

تابع التنمية الاجتماعية في النطاق القومي و المحلي

مدخل تنمية المجتمعات المحلية :

يهدف مدخل تنمية المجتمع المحلي الى احداث تغييرات اقتصادية و اجتماعية و ثقافية مقصودة عن طريق الاستفادة بالطاقات و الإمكانيات الموجودة بالمجتمع و الاعتماد علي الجهود المحلية و التعاون بينها وبين الجهود الحكومية في تنفيذ البرامج الموجهة نحو تحسين الأحوال المعيشية للأفراد علي أن يأتي هذا التعاون نتيجة فهم و اقتناع لا نتيجة فرض و إلزام .

و لتحديد مفهوم تنمية المجتمع حاولت الأمم المتحدة وضع تعريفين احدهما في سنة ١٩٥٥ و الآخر في سنة ١٩٥٦ و يشير **التعريف الأول** الى أن تنمية المجتمع هي " العملية المرسومة لتقدم المجتمع كله اجتماعيا و اقتصاديا ، و المعتمدة بأكبر قدر ممكن على مبادرة المجتمع المحلي و اشراكه "

أما **التعريف الثاني** فيشير الى أن تنمية المجتمع هي " العملية التي تستهدف الربط بين الجهود الأهلية و جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للمجتمعات المحلية ، و تكامل هذه المجتمعات في حياة الأمم و الشعوب و تمكينها من الاسهام الفعال في التقدم القومي " .

و وفقا لهذا التعريف الأخير فإن عمليات تنمية المجتمع المحلي تقوم على عنصرين أساسيين ..

أحدهما : مساهمة الاهالى أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم .

و ثانيهما : توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة و المساعدة الذاتية و المتبادلة بين عناصر المجتمع و جعل هذه العناصر أكثر فاعلية و جدوى .

و يعرف البعض تنمية المجتمع بأنها " العملية التي يتمكن بها المجتمع من تحديد حاجاته و أهدافه و ترتيب هذه الحاجات و الأهداف بحسب أهميتها ثم اذكاء الثقة و الرغبة في العمل لمقابلة هذه الحاجات و الاهداف "

و تشترك التعريفات السابقة في تحديد الأهداف الأساسية و العناصر اللازمة لعملية تنمية المجتمع ، و يمكن اجمال هذه الأهداف و العناصر فيما يلي :-

١- تهدف تنمية المجتمع الى تحسين الظروف و الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للمجتمع المحلي مع تحقيق التكامل بين المجتمعات المحلية و المجتمع القومي .

٢- تعتمد هذه الطريقة على الجهود الذاتية.

٣- لا يكفي لتنمية المجتمعات المحلية الاقتصار على الجهود المحلية ، بل ينبغي تدعيم المجهودات الأهلية للمجتمع المحلي بالمجهودات الحكومية

٤- يهتم منهج تنمية المجتمع بتنمية الطاقات البشرية.

٥- لا يمكن النظر الى المجتمع على أنها عملية قائمة بذاتها و إنما هي جزء من خطة قومية عامة تستهدف رفاهية المواطنين على المستويات المحلية و القومية .

و يقوم مدخل تنمية المجتمع المحلى على مجموعة قيم ومبررات اجتماعية و حضارية فى حياة المجتمع الحديث من أهمها :

- ١ - المفهوم الديموقراطي للحياة .
- ٢ - تبلور مفهوم العدالة الاجتماعية فى المجتمع الحديث .
- ٣ - الاعتقاد بأن التغيير السليم هو الذي ينبثق من المجتمع ولا يفرض عليه .
- ٤- اثراء الحياة و تعميقها و استمرار تجدها و تطورها عن طريق التفاعل المستمر بين قوى المجتمع الكبير و قوى المجتمعات المحلية .

- تكامل الجهود الحكومية و الاهلية :

يتضح من العرض السابق أن الالتقاء بين الأجهزة الحكومية و الهيئات الأهلية يعتبر أمرا ضروريا لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية .

و يمكن تحديد مسؤولية الأجهزة التنفيذية المحلية فيما يلى :-

١- **المبادأة :** و للجهاز التنفيذي على مستوى المحليات مسؤولية أساسية فى دفع الأفراد و الجماعات نحو المبادأة و المشاركة فى اقتراح و انشاء مشروعات الخدمات .

٢- **التخطيط :** على الأجهزة التنفيذية مسؤولية مزدوجة بالنسبة لعمليات التخطيط أحدهما على مستوى الخطة القومية و الاخرى على مستوى الخطة المحلية.

٣- **التنظيم :** يتولى الجهاز التنفيذي على مستوى المحليات وضع التنظيم الذى يتلائم مع المشروعات الملتمزم بتنفيذها .

٤- **اتخاذ القرارات :** على الأجهزة التنفيذية مسؤولية اتخاذ القرارات التي تضمن مستوى الاداء الفني للمشروع و القرارات المتعلقة بشؤونه الداخلية .

٥- **التوظيف :** تتضمن مسؤولية الجهاز التنفيذي حصر الأعمال المرتبطة بمشروعات التنمية الاجتماعية على المستوى المحلى ، و تحديد الوظائف اللازمة لأدائها ، و وضع و اعداد المواصفات الضرورية لكل وظيفة .

٦ - **التدريب :** على الجهاز التنفيذي مسؤولية اعداد برامج تدريبية على المستوى المحلى بغرض تدريب العاملين على القيام بما سيوكل إليهم من أعمال .

٧- **التنفيذ :** على الأجهزة التنفيذية دراسة و وضع البرامج التنفيذية طبقا للامكانيات المتاحة و الممكنة بما يحقق الترابط و التكامل و التنسيق بين مشروعات التنمية الاجتماعية على مستوى المحليات و إعداد الجداول الزمنية اللازمة لتنفيذ المشروعات على مراحل .

٨- **المتابعة و التقويم :** تتضمن مسؤولية الجهاز التنفيذي المحلى بالنسبة للمتابعة و التقويم اعداد التقارير الدورية عن مراحل التنفيذ و صعوباته و تقويم نتائجه مرحليا .

مقدمة :

حرص علماء الاجتماع في السنين الأخيرة على دراسة قضايا التنمية الاجتماعية محاولين تحديد أبعادها و عناصرها. و يرجع " ويلبرت مور " و " نيل سملزر " الاهتمام بقضايا التنمية الاجتماعية في الفكر السوسيولوجي المعاصر الى ما حدث في دول العالم الثالث من تغيرات اجتماعية واسعة النطاق لفتت إليها أنظار الباحثين الاجتماعيين .

وقد اتجه علماء الاجتماع و الأنثروبولوجيا الى دراسة قضايا التخلف و التنمية من خلال تصورات مختلفة و توقفنا الدراسة التحليلية للكتابات السوسيولوجية و الأنثروبولوجية في هذا المجال على اتجاهات متعددة في دراسة التخلف و التنمية ، وهذه الاتجاهات هي :-

١ - اتجاه الثنائيات والمتصلات الاجتماعية و الثقافية :

حاول أصحاب هذا الاتجاه فهم قضايا التخلف و التنمية من خلال فكرة الثنائيات التي تقابل بين نوعين مختلفين من المجتمعات ، أحدهما متخلف و الآخر متقدم . من بين تلك الثنائيات مثلا :

ثنائية " هنري مين " التي تميز بين مجتمعين أحدهما يركز على المكانة بينما يركز الآخر على التعاقد ، و ثنائية " فرديناند تونيز " التي تميز بين مجتمع تسوده العلاقات الأولية و القرابية و مجتمع يتسم بالعلاقات الثانوية و التعاقدية و ثنائية " اميل دوركايم " التي تميز بين مجتمع يقوم فيه تضامن عضوي و مجتمع يسوده تضامن آلي ، و ثنائية " هوارد بيكر " التي تميز بين مجتمع مقدس و مجتمع علماني الى غير ذلك من ثنائيات .

وقد أوجه أصحاب هذا الاتجاه إلى وصف المجتمعات النامية بنفس الأوصاف و الخصائص التي تتصف بها المجتمعات البسيطة أو التقليدية .

أن هذه الثنائيات تفيد في وضع حدود فاصلة بين كل من المجتمعات النامية و المجتمعات المتقدمة ، إلا إن الواقع المبيرقي قد لا يتفق معها في بعض الأحيان باعتبارها ثنائيات مثالية يمكن الاستفادة بها فقط كأدوات منهجية لازمة لعمليات الفهم و التحليل .

٢ - اتجاه المؤشرات :

يعتبر هذا الاتجاه وثيق الصلة بالاتجاه الأول لان أصحابه يستندون الى مجموعة من المؤشرات الكمية أو الكيفية في التفرقة بين المجتمعات النامية و المجتمعات المتقدمة ولعل أكمل محاولة من هذا النوع تلك التي قام بها "رو" فقد حدد مجموعة من المؤشرات نذكرها فيما يلي :

- | | | |
|--------------------------------------|---|----------------------------|
| ١- المؤشرات الديموجرافية | ٢ - الصحة و التغذية | ٣- مؤشرات الاسكان و البيئة |
| ٤- مؤشرات الدخل و الاستهلاك و الثروة | ٥- مؤشرات العمالة و ظروف العمل و الضمان الاجتماعي | |
| ٦- مؤشرات التعليم و الثقافة | ٧- الدفاع الاجتماعي و الرفاهية الاجتماعية | |

ومن بين المفكرين الذين قدموا إسهامات في هذا المجال " بيرت هوسيلتز " و " نيل سملزر " .

فقد اعتمد هوسيلتز على متغيرات النمط التي حددها "بارسونز" وركز على عناصر ثلاثة هي :

١ - الخصوصية و العمومية ٢ - الانتخاب و الاكتساب ٣ - التخصص و الامتداد

كما قام "سملزر" بمحاولة مشابهة في تحليله لميكانزمات التغير و التكيف للتغير وفي تنظير عملية التحديث .

٣ - الاتجاه التطوري المحدث :

يذهب هذا الاتجاه الى ان المجتمعات تسير بالضرورة في تطورها خلال مراحل معينة مرسومة بدقة بحيث تترتب كل مرحلة منها على المراحل التي سبقتها و بحيث تهئ المرحلة القائمة للمراحل التي تتلوها في سلم التطور ، نذكر من بين هؤلاء المفكرين المحدثين " والت روستو " فيما كتبه عن مراحل النمو ، وما كتبه " ولاس " عن حركات الاحياء أو الانبعاث و علاقتها بالتنمية ، وقد حدد " ولاس " خمسة مراحل للتغير الثقافي هي :

أ - مرحلة الثبات أو الاستقرار

ب - مرحلة تزايد الاحتياجات الفردية

ج - مرحلة التحريف الثقافي

د - مرحلة الإحياء

هـ - مرحلة الثبات أو الاستقرار الجديدة

٤ - الاتجاه الانتشاري :

يذهب أصحاب هذا الاتجاه الى أن التنمية يمكن تحقيقها عن طريق الاتصال و الانتشار الثقافي ، وذلك من خلال انتقال العناصر الثقافية من الدول المتقدمة الى المجتمعات النامية . ومن أبرز ممثلي هذا الاتجاه " جي باربيشون " الذي ناقش في بحث له بعنوان : التغير الاجتماعي بين التقليد و التجديد تأثير النماذج الخارجية في عمليات التغير .

غير أنه من الصعوبة بمكان نقل نمط ثقافي من مجتمع معين و تطبيقه بنفس الصورة في مجتمع آخر نظرا للاختلافات الكثيرة فالظروف الاجتماعية و الملابس القومية التي تميز المجتمعات بعضها عن بعض .

تابع التنمية الاجتماعية في الفكر السوسيولوجي

٥ - الاتجاه السيكولوجي :

يفرق أصحاب هذا الاتجاه بين المجتمع و الانسان العصري على أساس أن " العصرية " اذا اتصف بها المجتمع فإنها تعنى " مجموعه الخصائص البنائية التي تميز المجتمع العصري عن المجتمع التقليدي "

و إذا اتصف بها الفرد فإنها تعنى " مجموعة الاتجاهات و القيم و أساليب الشعور و العمل التي تتطلبها المشاركة الفعالة في مجتمع عصري "

و يذهب هؤلاء الى أن تحديث الانسان سبق تحديث النظم الاجتماعية ، فيركزون على الخصائص السيكولوجية للأفراد و الجماعات باعتبارها عاملا اساسيا في التنمية .

و بناء على ذلك يحاول أصحاب هذا الاتجاه تحديد الخصائص السلوكية التي يتسم بها الانسان العصري ، وقد اقترح " اليكس انكليس " قائمة بتسع خصائص سلوكية هي :

- ١- الانفتاح نحو التجديد و التغير
- ٢- الرغبة في التعرف على المشكلات و القضايا الداخلية و الخارجية
- ٣- الاتجاه نحو الحاضر و المستقبل أكثر من الاتجاه الى الماضي
- ٤- الاخذ بالتخطيط كأسلوب لمواجهة المواقف المختلفة

- ٥- القدرة على التحكم في البيئة
- ٦- الثقة في قدرة التغير على انجاز الواجبات و تحمل المسؤوليات
- ٧- احترام كرامة الآخرين
- ٨- الثقة في العلم و التكنولوجيا
- ٩- تقدير الأفراد على أساس العمل و الانجاز

٦ - الاتجاه التكاملي :

وهو الذى لا يقتصر على مؤشر واحد ولا يعتمد على تفسير جزئي لظاهرة التنمية و إنما يستند إلى نموذج تصوري عضوي يقوم على النظرة الكلية للمجتمع على أساس الترابط بين مختلف الظواهر و النظم الاجتماعية .

و يأخذ الاتجاه التكاملي في الاعتبار : البناء الديموجرافي النسق الايكولوجي و النسق الاقتصادي و البناء الطبقي و النسق السياسي و نسق الأسرة و الحالة الصحية و النسق التعليمي و نسق القيم .

وهذا الاتجاه يعتبر من أكمل الاتجاهات التي تعبر عن طبيعة الواقع الاجتماعي و تفسره نظرا للترابط و التكامل بين مختلف عناصر الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية .

التخطيط للتنمية الاجتماعية و الاقتصادية

تعريف التخطيط :

يعتبر التخطيط من أجل التنمية أسلوب و منهج علمي يستخدم لتحقيق الأهداف المنشودة للمجتمع . ولقد تعددت وجهات نظر العلماء في تعريفهم للتخطيط :

- يعرفه " بولدنج " بأنه نوع من السلوك الذي يخضع الي تقدير واع للتوقعات المستقبلية .
- و يعرفه " برانش " بأنه عملية مقابلة بين الموارد و الاحتياجات تسعى الي تحقيق أهداف المجتمع .
- ويعرفه " اشرف حسونة " بأنه عملية مقصودة و واقعية يشترك فيها الفرد و الجماعة و المجتمع و تتضمن إحداث حالة من التوازن بين عناصر ثلاثة : الهدف و الموارد و الزمن عن طريق محاولة الوصول الي أقصى درجات .
- الهدف بأفضل استخدام للموارد المتاحة وفي أقصر وقت مستطاع و ذلك بهدف تنمية المجتمع .

- و يعرفه " عبد الباسط حسن " بأنه عمليات منظمة لإحداث تغييرات موجهة و ذلك عن طريق حصر إمكانيات المجتمع و تحديد مطالبه و تقدير حاجاته و وضع خطة شاملة متكاملة و متجددة لتحقيق هذه المطالب و الحاجات خلال فترة زمنية معينة وفي ضوء الفلسفة الاجتماعية التي يريد المجتمع أن يتحرك و ينمو في إطارها مع إمكانية التنبؤ بما قد يعترض المجتمع من عقبات و تحديد أنسب الوسائل اللازمة لتخطي المشكلات و السير بالمجتمع في طريق التقدم المنشود .

عناصر التخطيط :

في ضوء التعريفات السابقة يمكن تحديد العناصر الرئيسية للتخطيط فيما يلي :

- ١ - أنه عملية تغيير اجتماعي موجه و مقصود .
- ٢ - يتضح فيه الاستثمار الأمثل لكافة الموارد و الإمكانيات المتاحة في المجتمع .
- ٣ - أنه محدود بفترة زمنية قد تكون طويلة الأجل أو متوسطة أو قصيرة الأجل .
- ٤ - الهدف من تلك العملية هو نقل المجتمع الي وضع أفضل .
- ٥ - يستلزم التخطيط مشاركة المواطنين وقادتهم مشاركة ايجابية في جميع مراحله .
- ٦ - ضرورة الاستعانة فيه بالخبراء في المجالات المختلفة و المخططين الاجتماعيين .
- ٧ - ضرورة أن يتم التخطيط في ضوء السياسة الاجتماعية السائدة في المجتمع .

خصائص التخطيط :

هناك عدة خصائص للتخطيط الاجتماعي :

أولا : التخطيط عملية :

يعني ذلك اعتماده علي مراحل و خطوات علمية مرتبة و مترابطة .

ثانيا : ارتباط التخطيط بالواقعية :

و يعني ذلك أن تكون الخطة نابعة من ظروف المجتمع من جهة و متسقة مع أيديولوجيته السائدة من جهة أخرى .

ثالثا : اعتماد التخطيط على الأسلوب العلمي :

و يتطلب ذلك استخدام عدة عمليات أساسية تتمثل :

١ - التفكير ٢ - التذكر ٣ - الترابط ٤ - التنبؤ بالمستقبل ٥ - التحكم

رابعا : ارتكاز التخطيط علي أساسين :

١ - أساس نظري علمي متفق عليه ٢ - أساس تطبيقي عملي

خامسا : تضمين التخطيط فكرة القصد و التعمد تجاه تحقيق الأهداف المنشودة

سادسا : اكتساب التخطيط خاصية الاستمرارية :

حيث تبدأ الخطة الثانية من حيث انتهاء الخطة الأولى و يستمر باستمرار بقاء المجتمع .

سابعا : اكتساب التخطيط خاصية الموازنة :

حيث تتم الموازنة بين ثلاثة محكات أساسية هي : الأهداف و الإمكانيات ” مادية و بشرية ” و الفترة الزمنية .

ثامنا : التخطيط عملية إنسانية :

حيث يتضمن أسلوب التخطيط العلمي عمليات التفكير، التدبير ، التنظيم ، التنسيق ... و الإنسان هو الذي يقوم بكل تلك العمليات ليحقق أهدافه المنشودة .

تاسعا : للتخطيط خاصية إمكانية التنبؤ بالمستقبل :

و يرجع ذلك الي اعتماد التخطيط علي المنهج العلمي في دراسة ماضي المجتمع و حاضره لتحقيق الأهداف المستقبلية .

التخطيط للتنمية الاجتماعية و الاقتصادية

أنواع التخطيط الاجتماعي :

يوجد عدة أنواع للتخطيط الاجتماعي ، و يمكن تقسيم هذه الأنواع وفقا لما يلي :

أولا : التخطيط من حيث المجالات :

ينقسم الي نوعين أساسيين هما :

١ - تخطيط جزئي : وهو الذي يتناول جزءا أو مجالا أو قطاعا واحدا من قطاعات المجتمع مثل التخطيط لمجال الزراعة أو الصناعة أو الصحة ...

٢- تخطيط شامل : وهو يتم علي مستوي المجتمع بكل أنشطته و قطاعاته .

ثانيا : التخطيط من حيث الأهداف :

ينقسم التخطيط من حيث أهدافه الي نوعين هما :

١ - تخطيط بنياني : بقصد إحداث تغييرات جذرية في البناء الاجتماعي و الاقتصادي للمجتمع .

٢ - تخطيط وظيفي : بقصد إحداث تغييرات في الوظائف التي يؤديها النظام القائم في المجتمع المراد التخطيط له .

ثالثا : التخطيط من حيث الميادين :

ينقسم التخطيط من حيث ميادينه الي خمسة أنواع :

١- التخطيط الاقتصادي : يهدف الي رفع المستوي المعيشي لإفراد المجتمع و توفير الاحتياجات الضرورية .

٢ - التخطيط الاجتماعي : يهدف الي تحقيق تكافؤ الفرص في التعليم لأفراد المجتمع و الاهتمام بالصحة و بالأسرة و الطفولة و الشيخوخة و بشئون الإسكان و غير ذلك من أوجه الاهتمام في النواحي الاجتماعية .

٣- التخطيط الثقافي : يهدف الي تنظيم شئون الحياة الثقافية في المجتمع و تشجيع المؤسسات العلمية و الثقافية و العمل علي تنمية الوعي الثقافي .

٤ - التخطيط الطبيعي : يهتم بالمحافظة علي الموارد الطبيعية المتاحة في المجتمع مثل التربة الزراعية و الأنهار و المحيطات و المناجم و أبار المياه و البترول و المعادن .

٥ - التخطيط السياسي : هو ذلك التخطيط الذي يتعلق بتدبير شئون العلاقات بين الحكام و المحكومين حيث أنه يركز علي أمور مثل الشورى و الديمقراطية و المشاركة ...

رابعاً : التخطيط من حيث المستويات :

ينقسم التخطيط وفقاً لمستوياته إلى ستة أنواع :

- ١ - التخطيط على المستوى المحلي : يتم هذا النوع من التخطيط على مستوى المجتمعات المحلية بقصد النهوض بتلك المجتمعات .
- ٢ - التخطيط على المستوى الإقليمي : يهدف إلى تحقيق التنمية القومية عن طريق تنمية أقاليم المجتمع على مستوى جغرافي محدد .
- ٣ - التخطيط على المستوى القومي : وهو يكون على مستوى المجتمع ككل .
- ٤ - التخطيط على المستوى العالمي : أصبح التخطيط من أجل حياة أفضل ضرورة تحتها ظروف العصر و هناك عدة منظمات تتولى القيام بهذا النوع منها :
 - المجلس الاقتصادي الاجتماعي
 - منظمة العمل الدولية
 - منظمة الصحة العالمية
 - منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم و الثقافة
 - صندوق الأمم المتحدة الدولي لغوث الطفولة " اليونيسيف "
- ٥ - التخطيط على المستوى القطاعي : حيث يتم التخطيط لقطاع معين مثل الصناعة أو الزراعة أو الخدمات .
- ٦ - التخطيط على مستوى الوحدة الإنتاجية : كالمؤسسة أو الشركة أو المصنع .

خامساً : التخطيط المركزي و اللامركزي :

- ١ - التخطيط المركزي : يعني قيام أجهزة التخطيط على المستوى القومي باتخاذ القرارات الخاصة بالخطّة .
- ٢ - التخطيط اللامركزي : يعني قيام المستويات المحلية و القطاعية بالوحدات الإنتاجية اللامركزية بالمشاركة في اتخاذ القرارات الخاصة بالخطّة .

سادساً : التخطيط من حيث الفترة الزمنية :

- ١ - التخطيط طويل الأجل : يقصد به إعداد خطّة يستغرق تنفيذها فترة طويلة تتراوح ما بين ١٥ - ٢٠ سنة
- ٢ - التخطيط متوسط الأجل : بالرغم من أن التخطيط متوسط الأجل يستغرق عادة فترة تتراوح بين ٤ - ٧ سنوات إلا أن التخطيط الخمسي أي الخطّة التي يستغرق تنفيذها خمس سنوات يعتبر الشكل الغالب .
- ٣ - التخطيط قصير الأجل : يقصد به الخطط السنوية و الخطّة السنوية هي في الأصل مجرد شريحة من خطّة من متوسطة الأجل .

هيئات التنمية الاجتماعية و الاقتصادية

هيئات التنمية :

تتحقق أهداف و مشروعات و برامج التنمية الاجتماعية و الاقتصادية عن طريق بعض الأجهزة و الهيئات التي يتم أنشاؤها في المجتمعات علي اختلاف مستوياتها . و يمكن طرح أمثلة لهذا النوع من الهيئات في الآتي :

- ١ - هيئات تركز الاهتمام علي التنمية الاجتماعية فتتجه الي العمل علي مساعدة المجتمع لكي يفكر و يخطط بنفسه ، فهي لا تركز علي العمل دائما و إنما تهتم بالطريقة التي يستخدمها أفراد المجتمع للتنمية .
- ٢ - هيئات تتجه للعمل بالمجتمع ككل أو مع بعض جماعاته لتقوية الشعور بحاجات المجتمع و تخطيط مشروع من مشروعات التنمية تعمل علي تنفيذه كمشروع تعليم الكبار “ محو الأمية “ مثلا .
- ٣ - هيئات تعمل في مجال الخدمات التي تقدمها الدولة لأفراد المجتمع كالخدمات التعليمية أو الصحية والخدمة الاجتماعية للفئات الخاصة من أفراد المجتمع فتتولي تنفيذها .
- ٤ - هيئات تعمل في مشروع متكامل بحيث إن عمل أحداها يكمل عمل الأخرى في مجالات مختلفة .

و هناك خطوات هامة تبدأ بها هيئات التنمية خاصة في المجتمع المحلي قبل تخطيط المشروعات و وضع البرامج منها ما يلي :

- ١ - إجراء مسح شامل للمجتمع للتعرف علي السكان و القيادات المحلية و القوي العاملة و موارد المجتمع الطبيعية و العادات و التقاليد و القيم السائدة .
- ٢ - التعرف علي الطرق و الأساليب التي يستخدمها أفراد المجتمع في تحقيق أهدافهم .
- ٣ - تهيئة الظروف المناسبة التي تعمل فيها الهيئة .
- ٤ - تحديد الاحتياجات و البدء بأهمها بالنسبة لأفراد المجتمع .
- ٥ - القيام بعملية تمهيد للمشروعات و البرامج .
- ٦ - اختيار العاملين المدربين .
- ٧ - البدء بتنفيذ المشروع و الاتصال المباشر بمراد المجتمع المختلفة .

و يمكن حصر الدور الذي تقوم به هيئات التنمية في المجتمع فيما يلي :

- ١ - إثارة الوعي لدي أفراد المجتمع لتحديد حاجاتهم .
- ٢ - العمل علي الوصول بالمجتمع الي المستوي الذي يشعر فيه أفراداه بالرضي و الارتباط به .
- ٣ - مساعدة أفراد المجتمع المحلي علي التكيف مع الظروف الجديدة الناتجة عن التغيير .
- ٤ - تخطيط و تنفيذ المشروعات التي تتناسب و حاجات المجتمع الفعلية .
- ٥ - التأثير الايجابي في أفراد المجتمع عن طريق تنفيذ مشروعات جديدة علي ألا تفرض عليهم فرضا .
- ٦ - تقوم هيئات التنمية بتعليم أفراد المجتمع كيف يعملون من أجل أنفسهم و تزويدهم بالمساعدات و التوجيهات الفنية و الآلات و الأدوات التي يحتاجونها.

فريق العمل في هيئات التنمية :

يتكون فريق العمل في هيئات التنمية من متخصصين في مجالات متعددة لعل أبرزها ما يلي :

١- رجال الاقتصاد : و ينحصر دورهم في تحديد المصادر الاقتصادية لنمو المجتمع و تحديد الدخل من الصناعة و الزراعة و المجالات الاقتصادية الأخرى .

٢- رجال الاجتماع : وهم يقومون بجمع المعلومات عن المجتمع موضوع التنمية و إجراء الدراسات و البحوث التي علي أساسها توضع الخطة و تحدد المجالات التي يعمل فيها كل متخصص .

٣ - **الأخصائيون الاجتماعيون :** حيث يكونوا بمثابة حلقة اتصال بين الخبراء و أفراد المجتمع و يشاركون في المراحل الأولى لتخطيط المشروعات و وضع البرامج و يساهمون أيضا في تحديد الحاجات .

٤ - **القادة** : يمكن الاعتماد علي القادة المحليين وضمهم لفريق العمل بعد تدريبهم علي أن يتم اختيار من يمكنه التأثير في أفراد المجتمع المحلي .

و الي جانب هؤلاء يوجد عدد آخر من المتخصصين في مجالات التنمية المختلفة الصحية و الإسكانية و الزراعية... و لتحقيق التكامل لابد و أن يتعرف فريق العمل علي تخصصات كل منهم حيث يكون ذلك خطوة ضرورية لتحقيق التكامل و التعاون و التنسيق .

دعوااتكم .. ابتهالينو